



٢٠٢٤-٨-٢٩

نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية يترأس الاجتماع الخامس للمجموعة الوزارية للتنمية الصناعية



الوزير:

١. دراسة استحداث إجراءات وضوابط لمنع تسقيع الأراضي الصناعية أو التنازل عنها أو الإتجار بها وقصر تنمية الأرض الصناعية على مالك الأرض الأصلي
٢. تمديد المهلة المجانية لأصحاب الأراضي الصناعية بمنطقة الـ ٧١٠ فدان في العاشر من رمضان وسرعة توصيل المرافق بالمنطقة الصناعية الأولى بأكتوبر الجديدة وفقاً لضوابط هيئة التنمية الصناعية وهيئة المجتمعات العمرانية
٣. إجراءات تنظيمية لتيسير نفاذ الصادرات المصرية من المنافذ الحدودية مع السودان وليبيا
٤. تذليل تحديات العمل بمجمع الصناعات بالمنطقة الصناعية بالمطاهرة بمحافظة المنيا
٥. توجيهات بتشجيع استخدام الوقود البديل لمصانع الأسمنت بما يتوافق مع الاشتراطات البيئية

ترأس الفريق مهندس/ كامل الوزير نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل الاجتماع الخامس للمجموعة الوزارية للتنمية الصناعية، وذلك بحضور الدكتورة/ ياسمين فؤاد وزيرة البيئة، والمهندس/ محمد صلاح الدين وزير الدولة للإنتاج الحربي، والمهندس/ محمد شيمي وزير قطاع الأعمال العام، والدكتورة/ رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي عبر تقنية الفيديو كونفرانس، واللواء/ مختار عبد اللطيف رئيس الهيئة العربية للتصنيع، والمهندس/ محمد السويدي رئيس اتحاد

الصناعات المصرية، والسيد/ وليد جمال الدين رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وكذا ممثلي وزارات البترول والاستثمار والتجارة الخارجية والكهرباء والمالية والدفاع والداخلية ومصحة الجمارك والبنك المركزي، وعدد من قيادات وزارتي الصناعة والنقل، والمُختصين من الوزارات والجهات المعنية.

ناقش الحضور دراسة استحداث إجراءات وضوابط لمنع الإتجار فى الأراضي الصناعية أو التنازل عنها أو تسقيعها والإتجار فيها وأن تقتصر تنمية الأرض الصناعية على مالك الأرض الأصلي، ومن هذه الضوابط عدم إصدار ترخيص التشغيل إلا لمالك الأرض الأصلي بما يُسهم في التضييق على الوسطاء وسماسة الأراضي وسحب الأراضي من المستثمرين المخالفين وإعادة طرحها لمستثمرين جادين لا سيما في ظل الطلب المتزايد من المستثمرين على الأراضي الصناعية.

كما تناول الاجتماع عرضاً حول رؤية المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية لمعالجة أهم التحديات بالمنطقة الصناعية بالمطاهرة بمحافظة المنيا والتي تتمثل في رفع القدرات الكهربائية بالمجمع لتغطية استهلاك المصانع وحل مشكلة الطاقة الحبيسة، وكذلك بعض معوقات العمل في منطقة صناعات مواد البناء المُعتمدة على كربونات الكالسيوم والمُتمثلة في تقارير رصد الحمل البيئي، حيث وجه نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل بتشكيل لجنة من وزارة الكهرباء وهيئة التنمية الصناعية ومحافظة المنيا لاتخاذ الإجراءات اللازمة والعرض على المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية في غضون ثلاثة أسابيع من الاجتماع الخامس للمجموعة.

وتضمنت مقترحات العمل لتذليل معوقات منطقة مواد البناء بالمنطقة الصناعية المعتمدة على كربونات الكالسيوم، اتخاذ الإجراءات البيئية اللازمة لتقليل الانبعاثات والأترية سواء من خلال تركيب فلاتر جديدة، وإصحاح موقف المصانع القائمة، إلى جانب دراسة استغلال منطقة وادي السريرية الموجودة بالقرب من المنطقة الصناعية والمواد الخام.

كما استعرض الاجتماع آليات تعزيز انسياب الصادرات المصرية وخاصة الملابس والمنسوجات إلى تركيا باعتبارها أحد أكبر الأسواق المستقبلية للصادرات المصرية وبوابة رئيسية لنفاذ الصادرات المصرية للأسواق الأوروبية، ومن أهم الآليات في هذا الصدد، العمل على إنهاء العراقيل التي تسببها الإجراءات الجمركية لا سيما إجراءات التحقق من شهادة المنشأ وذلك من خلال العمل على تفعيل بنود اتفاقية التجارة الحرة والتي تسمح بنفاذ الصادرات المصرية بدون رسوم جمركية، بالإضافة إلى تفعيل المادة ٧ من اتفاقية التجارة العالمية والمُتضمنة تحديد بدائل لقبول قيمة السعر الاسترشادي على الواردات.

وتناول الاجتماع عدداً من شكاوى المستثمرين المخصص لهم أراضي صناعية بمنطقة الـ ٧١٠ فدان بالعاشر من رمضان والمُتمثلة في عدم اكتمال أعمال المرافق بالمنطقة ووجه الوزير إلى منح المستثمرين المتضررين بالمنطقة تمديداً للمهل الإضافية المجانية لاستكمال مشروعاتهم ومتابعة استكمال تنفيذ شبكة الكهرباء للمنطقة مع جهاز مدينة العاشر من رمضان، بالإضافة إلى إزالة التباب الرملية المرتفعة عن منسوب الطرق على الفور، وفيما يخص المنطقة الصناعية الأولى بأكتوبر الجديدة، فقد وجه الوزير إلى إستمرار التعاون مع هيئة المجتمعات العمرانية للإنتهاء من أعمال الكهرباء، كما وجه الهيئة العامة للتنمية الصناعية بتمديد المهل المجانية للمستثمرين بالمنطقة.

كما استعرض اللقاء حزمة من الإجراءات التنظيمية لتيسير نفاذ الصادرات المصرية من المنافذ الحدودية مع السودان وليبيا، حيث تضمنت أهم الإجراءات توجيه الوزير إلى التنسيق بين البنك المركزي المصري ووزارتي المالية والخارجية بضرورة فتح فرع لأحد البنوك المصرية في منفذ أرقين الحدودي مع السودان، وتوفير

ماكينات الدفع الإلكتروني، وكذا التوجيه بحل مشكلة تكديس حافلات البضائع أثناء التفتيش بالميناء البرى بالسلوم سواء باتجاه ليبيا مصر أو العكس من خلال زيادة عدد ساعات العمل على أجهزة التفتيش بعد التأكد من سلامتها إلى جانب تعزيز الموانئ بأجهزة تفتيش إضافية بالتنسيق بين وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية ومصحة الجمارك وهيئة الموانئ البرية، فضلاً عن دراسة إمكانية إنشاء حارات جديدة للتفتيش.

وبعث نائب رئيس مجلس الوزراء رسالة طمأنة لمستثمري مرغم ١ تتمثل في أن مشكلة عدم توافر خام البولى ايتلين كانت مشكلة عارضة ضمن تبعات أزمة الطاقة ونقص مصادرها والتي تم التصدي لها من خلال العديد من الإجراءات الحكومية، مؤكداً حرص الدولة على توفير الخامات ومستلزمات الإنتاج لكافة المصانع والورش على حد سواء.

واستعرض الاجتماع المخطط التفصيلي للمنطقة الصناعية بمدينة العلمين الجديدة والموقف التنفيذي حتى الآن ومشروع الشركة المصرية القابضة للبتر وكيمياويات بالعلمين (مجمع البتر وكيمياويات والسيليكون) مع التأكيد على توجيهات فخامة الرئيس /عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية بعدم السماح بتصنيع الصودا أش بالمنطقة الصناعية بالعلمين الجديدة لحمايتها من الآثار البيئية الضارة.

بالإضافة إلى أنه في إطار التوجيهات الرئاسية بالتوسع في استخدام الوقود البديل لا سيما في مصانع الأسمنت، استعرضت الدكتورة/ ياسمين فؤاد وزيرة البيئة الموقف التنفيذي لاستخدام الوقود البديل، حيث بلغت كميته خلال العام السابق ٨٥٠ ألف طن تغطي الالتزام بنسبة ١٠% من الوقود البديل لعدد ١١ مصنع أسمنت في حين تتراوح كمية الوقود البديل للعام الحالي فيما بين ١,٣ إلى ١,٥ مليون طن تقريباً بمشاركة مصانع الأسمنت، وتلك النسبة التي تم الوصول إليها خلال العام الجاري نتيجة لبدائية تشغيل مصانع معالجة المخلفات المعدلة من الموازنة العامة للدولة بقيمة ٥ مليون جنيه.